مدير إدارة الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالبشر أكد أن «الداخلية» وأجهزة الدولة أولت قضاياها الاهتمام المستحق ونطمح للوصول إلى الفئة الأولى

العقيد هيثم العثمان لـ «الأنباء»: 42 قضية اتجار بالبشر و375 جنحة و85 جانياً حصيلة الإحالات من 2015 ـ 2019

مدير إدارة الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالبشر العقيد هيثم العثمان

لمشاهدة الفيديو

حوار: أمير زكي

أكد مدير إدارة الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالبشر العقيد هيثم العثمان ان وزارة الداخلية وجميع أجهزة الدولة أولت قضايا الاتجار بالبشر اهتماما، ما أسهم في انتقال الكويت من الفئة الثالثة الى الفئة الثانية في تقرير «الخارجية الأميركية» للاتجار البشر، مؤكدا ان وزارة الداخلية وبقية أجهزة الدولة تسعى للارتقاء الى الفئة الأولى وتقليص هذه النوعية من القضايا والتي لا يمكن القبول بها او تقبلها في الكويت.

وأشار الى ان القضايا التي تعتبر او تصنف كقضايا اتجار بالبشر تعود في الغالب الى عدم المعرفة سواء من قبل الكفيل او المكفول، مؤكدا ان القضايا التي يطلق عليها الاستعباد الجنسي محدودة جدا وأغلب القضايا تتعلق بعدم دفع الرواتب او إساءة التعامل مع الوافد او حجز حريته، مؤكدا أنه لا أحد فوق القانون وأي شكوى يتم التحقيق فيها.

وفيما يتعلق بالآداب العامة وحدود عمل مباحث الآداب، أكـــد العقيد هيثم العثمان ان جميع المواطنين والمقيمين ملتزمون بمراعاة العادات والتقاليد، وان حرية الشخص تتوقف حال المساس بحريات الآخرين.

وقال ان مباحث الآداب مستعدة لتلقي أي بلاغات او شكاوى إزعاج وتتعامل معها بشكل سريع وعاجل دون اي تردد.

وكشف عن فريق عمل يتابع عن كثب كل ما يبث على وسائل التواصل الاجتماعي والتصدي لأي تجاوزات من قبل شبكات الآداب العالمية.

لافتا الى ان مباحث الآداب وبشـــكل دوري تلاحق مثل هذه النوعية وتضبط وافدين ووافدات يتم إبعاد عدد منهم وإحالة آخرين الى القضاء.

من جهتها، تطرقت رئيسة قسم الاتجار بالبشر المقدم امل العوضي الى القانون 91 لسنة 2013 بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، مشيرة الى ان تجنيد الاشخاص او استخدامهم او إيواءهم او استقبالهم بالإكراه سواء باستعمال القوة او بالتهديد او استغلال حالة الضعف او السخرة.. إلخ، يوقع الاشخاص تحت طائلة جرائم الاتجار بالبشر.

اللقاء الذي جمع «الأنباء» ومدير إدارة الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالبشـــر المقدم هيثم العثمان ورئيس قسم الاتجار بالبشر المقدم أمل العوضي تطرق الى امور عدة، وفيما يلي تفاصيله:

- **العمالة مطالبة بالاطلاع على العقد والكفيل ملزم بالراتب والتعامل الحسن معه وعدم إجباره على العمل ومنحه العطلات وعدم تشغيله في وقت الراحة**
- **نرسل فرق عمل إلى مركز الإيواء للتحقيق مع حالات تتواجد هناك ونستمع إلى شكاوى عاملات وإذا وقعت على أي منهن جريمة اتجار بالبشر نفتح تحقيقاً**
- **قضايا الاستعباد الجنسي في الكويت محدودة جداً وأغلب قضايا الاتجار بالبشر تتعلق بعدم دفع الرواتب أو إساءة التعامل مع الوافد أو حجز حريته أو العمل القسري**

في البداية، يرجى التعريف بطبيعة عمل الادارة والاقســـام التابعة لها.

● **كما هو واضح من المسمى فان الادارة معنية بحماية الآداب العامة، وأضيف للإدارة قسـم الاتجار بالأشخاص بها، وهذه الاضافة انطلقت من اسـتراتيجية وزارة الداخلية في تطوير انظمة وأساليب مكافحة الجرائم بشكل عام وجريمة الاتجار بالأشخاص بشكل خاص، والمعروف ان قضايا الاتجار في البشر باتت ثالث تجارة في العالم بعد تجارتي المخدرات والسـلاح وحظيت باهتمام عالمي، لما تشـكله من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومخالفة لكل الشرائع والديانات السماوية التي كفلت للإنسان كرامته وحقوقه، وهي جريمة عابرة للحدود، لذا، كان من المنطقي ان تولي وزارة الداخلية اهتماما كبيرا بمكافحة هذه الجريمة من خلال إنشـاء قسـم «مكافحة الاتجار بالأشخاص» ليتبع إدارة حماية الآداب العامة في الادارة العامة للمباحث الجنائية، ليتم تعديل مسمى الإدارة بموجب القرار الوزاري رقم 5908 لسنة 2014.**

وما اهم البنود الواردة في القانون وإذ ما كانت كافية للتصدي لجرائم الاتجار بالبشر؟

● **القانون رقم 2016/91 نموذجي والعقوبات به مغلظة وتصل في بعض الاحيان الـى المؤبد والإعدام اذا ترتب على ارتكاب الجريمة وفاة المجني عليه.**

ولماذا جريمة الاتجار بالبشر توصف بأنها عابرة للقارات؟

● **مثـل هذا النوع مـن الجرائم توصف بهذا الوصف انطلاقا من انها تقع في اكثر من دولة، بلد مصدر وبلد مستقبل لهذه الجريمة، والكويت تعتبر من الدول المستقبلة وليست دولة مصدرة، اما بشأن التصدي لهذا النوع من الجرائم فأستطيع ان اقول ان الكويت دولة قانون ولا يمكن ان يتم غض النظر حيـال اي تجاوز لهذا القانون، وبعد ان انيطت مهمة مكافحة هـذه الجرائم الـى ادارة حماية الادارة العامة تمت مباشـرة الاجـراءات القانونية والتصدي لها من قبلنا، حيث باشـرنا اسـتقبال الشكاوى من قبل قسم الاتجار في البشر والتحقق منهـا والعمل علـى احالتها الى النيابة وذلـك بعد التأكد من جدية الشكوى.**

كيف يتم استقبال الشـــكاوى والتواصل مع من وقعت عليه جريمة معكم؟

● **نحن نسـتقبل الشكاوى من خلال الاتصال الهاتفي او من خلال الشكوى الشخصية التي يمكن ان يتقدم بها المجني عليه، ويستطيع اي شخص ان يتواصل على رقم عمليات المباحث الجنائيـة وهـو: 25650690 و25650695 وايضـا عن طريق البريد الالكتروني: ath@moi.gov.kw. ايضا نتلقى الشكاوى مـن جمعيات النفع العام والنيابـة العامة ووزارة الخارجية وكذلك من وزارة الداخلية والسفارات.**

وما عـــدد القضايا المحالة من قبلكـــم كإدارة متخصصة في مكافحة جرائم الاتجار في البشر؟

● **تعتبر قضايا الاتجار في البشـر محليا بأنها في انحسـار ملموس جراء ما تتخذه الدولة من انجاز تشريع قانوني صنف هذا النوع من القضايا باعتباره جناية وغلّظ المشرع العقوبات لتصل الى الحبس المؤبد وأحيانا الى الاعدام، حيث بلغ إجمالي القضايـا المحالة وخلال الاعوام من 2015 حتى 2019 نحو 42 قضية بواقع قضيتين في العام 2015 و3 قضايا في العام 2016 و8 قضايا في العام 2017 و8 قضايا في العام 2018 و21 قضية فـي العام 2019، اما عدد المجنـي عليهم في هذه القضايا فهو 375 ضحيـة، اما الجناة فعددهم 85 منهم أحيلوا الى القضاء الكويتي لتوقيع العقاب الذي يتناسب مع ما ارتكبوا من جرم.**

بم تفسر ارتفاع الجرائم المحالة في العام 2019؟

● **التفسير برأيي ينطلق من وعي الناس والجهود التي يبذلها قسم الاتجار في البشر وتفاعل الجهات المبلغة معنا.**

هل يمكن ان تحدد لنا تصنيف المجني عليهم في هذه القضايا؟

● **العدد الأكثر من الضحايا هم من الذكور فتجد إجمالي الذكور من أصل العدد الاجمالي المقدر بـ 375 هو 348، اما الاناث المجني عليهن في قضايا اتجار بالبشر فعددهن 21، والاطفال 6 فقط.**

كيف يتم رفع اداء العاملين في قسم الاتجار بالبشر؟

● يتـم رفـع الاداء من خـلال دورات تخصصيـة تمنح لهم وايضا من خلال مشاركتهم في ندوات ومؤتمرات، وبذلك تثقل وتبادل الآراء مع المنظمات الأهلية (غير الحكومية)، والمواطنين المهتمين والمتعاونين والصحافة، والتواصل والانصات لضحايا الاتجار بالأشخاص.

ومن اين يتم استقاء المعلومات عن اشخاص ضحايا؟

● **هناك عـدة طريق، منها القيام بزيارات دورية لمركز ايواء العمالة الوافدة.**

هل تحرصون على تقليص الثغرات التي تستغل من قبل الجناة؟

● **بالطبـع هـذا من بين مـا يتم التدقيق عليـه عبر الدورات والمشاركات بحيث يتم التأكد من جمع الأدلة بطريقة تضمن قبولها في المحكمة وعدم تعارضها مع قواعد الاثبات والحرص على التحدث مع الضحايا وطمأنة الضحية بأن أقوالها تؤخذ علـى محمل الجـد مع إحالـة الضحية الى مقدمـي الخدمات المتخصصة في إدارة حمايـة الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالأشخاص او مركز ايواء العمالة الوافدة.**

ما صحة ما يقال انه وفي حال تقدم وافد ببلاغ ضد شركة وانه دفع مبلغا ماليا لهم تكتفون حسب زعم المجني عليهم بإبعادهم عن البلاد اما الشركة التي خدعتهم فلا تفعلون لها شيئا؟

● **ان دفع مبالغ مالية لشركة او لأشخاص مقابل الحضور هو اشتراك في الجريمة، وحينما يدفع شخص ألفين او ثلاثة آلاف دينـار مقابل الحضور الى البلاد فـإن هناك خللا، والمعروف ان الشركات الحقيقية وهي كثيرة والحمد لله لا تتقاضى اي فلـس من العامل او الموظف، بل تتكفـل بحضوره الى البلاد وعمل اقامة له وتحمل كل التكاليف، وعموما فنحن نحقق في اي شكوى ترد الينا، واذا راودتنا شكوك نقوم بعمل سلسلة مـن الاجراءات بالتنسـيق مع الادارة العامة لشـؤون الاقامة ووزارة الشـؤون ويتم ايقاف ملف استجلاب عمالة ونعطي لهذه الجهات بأن تحقق.**

اذا لا يتم ابعاد اشخاص يتقدمون اليكم ببلاغات تفيد بتعرضهم للخداع؟

● **نحن لا نقوم بإبعاد اي شخص يتقدم بشكوى تفيد بتعرضه للنصب او الخداع او غيرها من المسـميات، بل نسـتمع اليه ونحقق في الشكوى، وإذا ما كان لديه اي حق نمنحه له، وكذلك نوفـر له الحماية حتى يحصل على كامل حقوقه، واحيانا ما نلغي بلاغات تغيب سجلت بحقه ونمنح له موافقة بنقل اقامة.**

وماذا عن النساء؟

● **النساء اللاتي يقدمن شكاوى مماثلة او شكاوى كعدم تقاضي رواتب ننصت اليهن ونقوم بإحالتهن إلى مركز الإيواء وهناك يتـم توفير كل مقومات العيش الكريم من طعام متمثل في 5 وجبات ورعاية صحية ونحميهن لحين التحقيق في قضاياهن وإذا ما كانت تريد الواحدة منهن الإقامة في الكويت ولديها حق في ذلك نمكنها من ذلك وإذا ما كانت لديها أي حقوق مالية او ما شابه نقوم بجلبها لها. وللعلم مركز الايواء لا تقتصر الإقامة فيه على حملة اقامة مادة 20 وإنما لأي ضحية من النساء.**

هل ترى ان جرائم الاتجار في البشـــر في معدلاتها الطبيعية في الكويت؟

● **نعم أستطيع ان اقول ان معدلاتها غير مرتفعة وفي الغالب فإن هـذه النوعية مـن الجرائم تكون جـراء جهل وعن غير تعمد، وهناك حالات اتجار في البشـر تصنف كسـخرة وهي قليلة جدا والغالبية ناتجة عن تصرفات فردية مثل عدم منح جواز السفر للعمالة المنزلية وهو ما يجهله البعض. وللعلم، فإن العديد من العمالة المنزلية وحال معاملتهن معاملة طيبة يتمسكن بأن يحتفظ الكفيل بالجواز، والحمد لله في الكويت لا توجد نماذج بشعة للاتجار في البشر مثل تشغيل الاطفال في اعمال خطرة او اسـتغلال نسـاء في الدعارة او ما شـابه وهذه الجرائم غير موجودة في الكويت قولا واحدا.**

ولكن احيانا ما نسمع عن نسوة محتجزات في اوكار مشبوهة الا تعتبر ذلك جرائم اتجار في البشر؟

● **قبل أكثر من عقد او عقد ونصف كانت هناك نسوة محتجزات في بيوت كانت اشـبه بثكنات ولها أبواب حديدية ولكن هذه الأمور جرى تجاوزها تماما من خلال حملات مكثفة واصبحت قضايـا الاعمـال المنافية تمـارس من قبل متغيبات وبشـكل طوعـي وأؤكد لك ثانيا أننا قمنا بحملات وبحكم عملنا نقوم بضبـط الكثيرات ونحقق معهن ويتبين لنا بما لا يدع مجالا للشـك انهن يعملن في الاعمال المشـبوهة طواعية ويعتبرن هذا العمل المنافي للآداب مصدرا للدخل دون إكراه او ضغط.**

ألم تمر عليكم قضية اتجار في نســـاء بالكويت او اجبارهن على البغاء؟

● **هناك قضية واحدة تعاملنا معها وتمثلت في هروب عاملة صالـون من كفيلها للعمل فـي صالون آخر وإذا بها تحتجز وتسخّر للعمل في الأعمال المنافية وتحتجز قسرا وهذه الوافدة تعاملنا مع قضيتها كاتجار في البشـر وأحيل المتهمون فيها إلى القضاء وتم الحكم عليهم بالمؤبد.**

وماذا عن قضايا الاتجار في البشـــر لنساء أخريات وحسب الإحصائية الموضحة من قبلكم؟

● **هـذه القضايـا تتمثل فـي خداع وافدة بمعنـى أنها تكون حاصلة على مؤهل علمي ويتم خداعها على أنها سـتعمل في مستشفى أو ممرضة وتفاجأ لدى وصولها بأنها حضرت على مكتب خدم ويتم تشـغيلها في منزل، وبهذا تكون قد خدعت**

- **تشغيل وافدة حاصلة على «مؤهل عالي» كخادمة جريمة اتجار بالبشر**
- **حوار مذيعة الـ «BBC» وكفيلة آسيوية حوى الكثير من الملاحظات**
- **وافدة لم تتسلم راتبها لـ 10 سنوات أرجعنا لها كامل حقوقها**
- **تواصلنا مع حسابات تنشر إعلانات للتنازل عن خادمات أو بيعهن**

العقيد هيثم العثمان متحدثاً للزميل أمير زكي (محمد هاشم)

ضحية الاتجار بالأشخاص

هو الشخص الذي وقع عليه الفعل وتضرر بأشكال مختلفة بواسطة العنف أو من خلال وسيلة أخرى، وهو الشخص الذي تم خداعه أو استغلاله أو الذي تمت إساءة التعامل معه.

إحصائية إدارة حماية الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالأشخاص حتى تاريخ 2019/10/7 والخاصة بقضايا وشكاوى الاتجار بالأشخاص

السنة	عدد الضحايا	أطفال	إناث	ذكور
2015	7	0	7	0
2016	6	2	4	0
2017	52	4	8	42
2018	71	0	2	67
2019	239	0	0	239
المجموع	375	6	21	348

العثمان أكد أن لدى إدراته فرقاً تعمل على متابعة كل ما يمكن أن ينشر على وسائل التوصل الاجتماعي

متيقظون لوافدات حضرن لممارسة الأعمال المشبوهة ولأخريات يتم الترويج لهن عبر وسائل إلكترونية

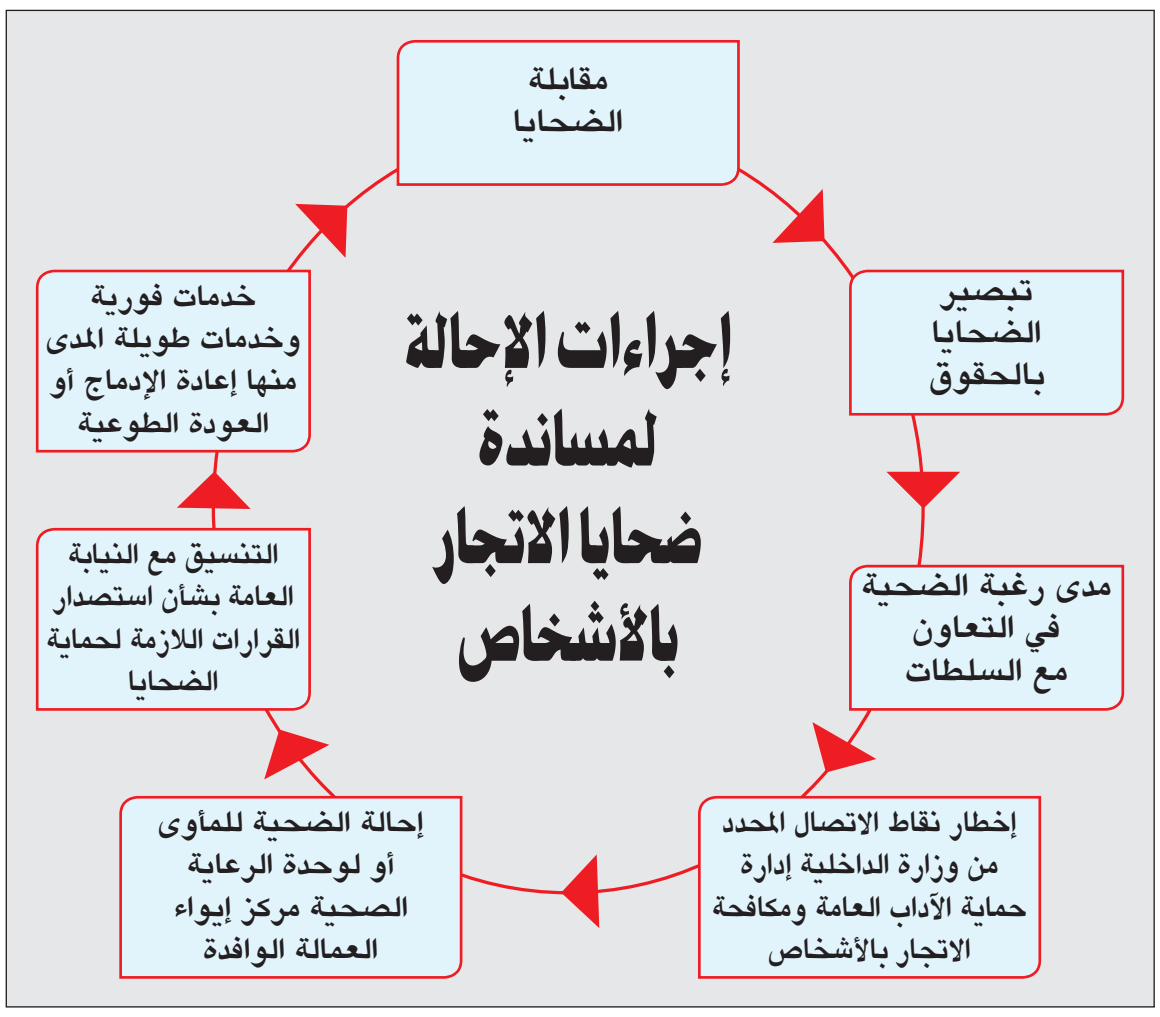

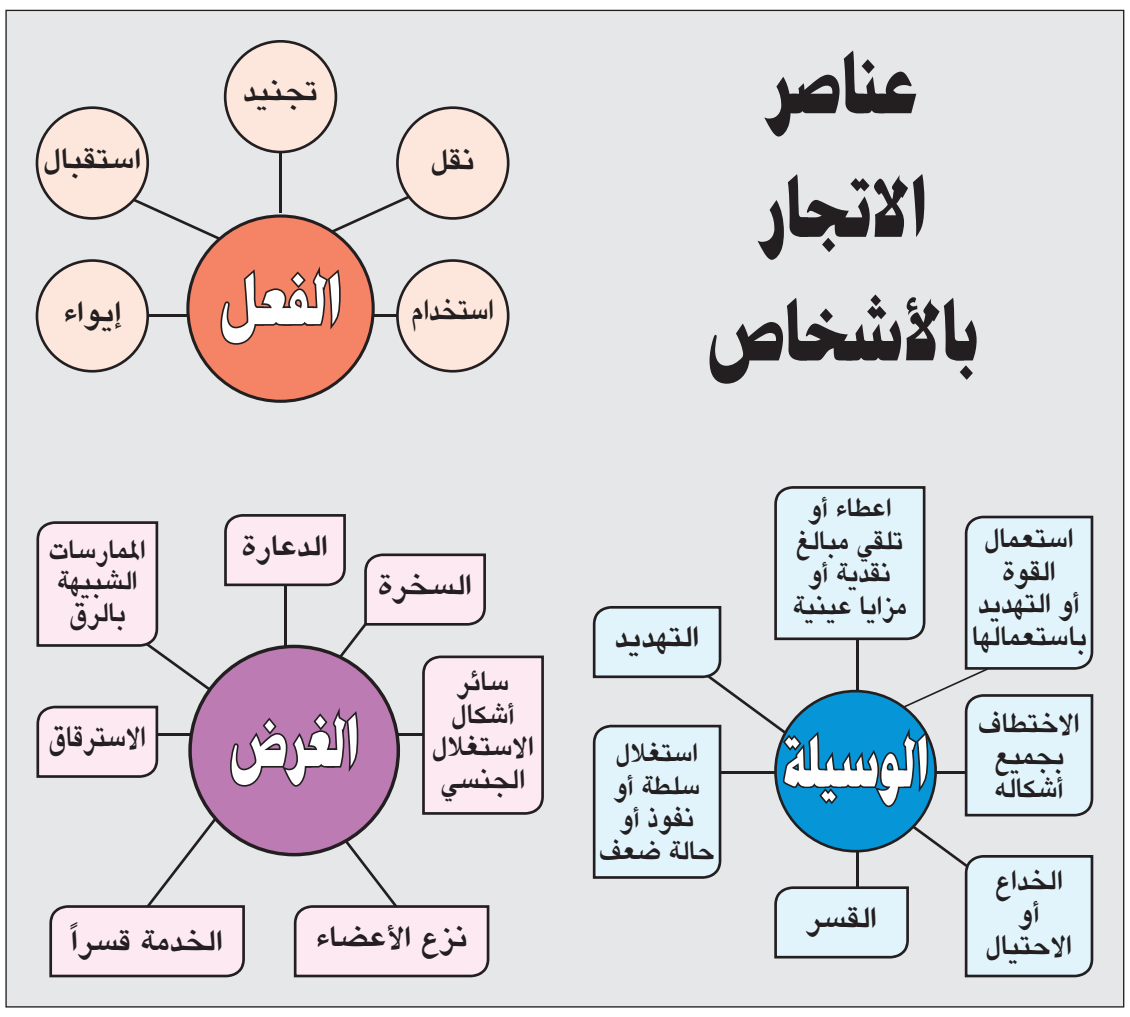

- لا نقوم بإبعاد أي شخص يتقدم بشكوى تفيد بتعرضه للنصب أو الخداع ونستمع إليه ونحقق في الشكوى فلا يخافوا
- نعتمد على المصادر وفريق خاص للبحث الإلكتروني لمتابعة ماقيا شبكات الأعمال المنافية للآداب أينما كانت
- متواجدون ونتصدى بشكل دوري لأي تجاوزات أو ممارسات غير أخلاقية وفي أي موقع كان منها السكن الخاص
- حالات الاتجار بالبشر المصنفة كـ«سخرة» نادرة وأغلبها فردي
- احتجاز نسوة في بيوت مشبوهة أشبه بثكنات عسكرية تجاوزناه تماماً
- الأعمال المنافية تمارس من قبل متغيبات وبشكل طوعي
- متهم سخّر عاملة في الأعمال المنافية حصل على حكم بالمؤبد

وفي الغالب هذه الجرائم تكون بدايتها من مواطنها وهناك حالات مماثلة لجأت إلى سفارة بلدها ويتم احالتهن الى مركز الايواء ونفتح تحقيقا وما نتمناه ألا يوقع أي عامل على عقد عمل الا ويكون قد قرأه بلغة بلده، وديوانية القوى العاملة تلتقي بممثلي السفارات المختلفة وإرشادهم بتوعية مواطنيهم بالتدقيق في عقود العمل. واؤكد اننا بشكل اسبوعي نرسل فرق عمل الى مركز الايواء للتحقيق مع حالات تتواجد هناك ونستمع الى شكاواهن وإذا ما كانت قد وقعت على أي منهن جريمة اتجار في البشر، وقبل نحو شهر تم اكتشاف وافدة لم تتسلم راتبها لمدة 10 أعوام، وهذه الوافدة استدعينا كفيلها واعترف بالجرم وتم التنبيه عليه بأن ما صدر عنه جريمة وقد يحكم عليه بالمؤبد حيث ابدى استعداده لدفع كامل المبلغ للخادمة وفعل ذلك وبرر ما صدر عنه بأنه ناتج عن جهل، حيث تم تعريفه بأن ما صدر عنه هو تشغيل وافدة بالسخرة.

وكيف يتجنب المواطنون الوقوع تحت طائلة ادعاءات بأن العمالة المنزلية لم يأخذن رواتبهن؟
● أفضل شيء هو تحويل الراتب على البنك أو إلزامها بالتوقيع على ايصالات تسلّم راتب وتسلم دفاتر ايصالات الرواتب للعمالة المنزلية من قبل مكاتب العمالة المنزلية.

وما تعليقك على التقرير الذي بثته الـ BBC حول بيع خادمة؟
● واضح من الحوار الذي دار بين المذيعة والسيدة أن التقرير فيه الكثير من الملاحظات و نتابع مثل هذه القضايا، وللعلم قمنا بالتواصل مع حسابات تنشر اعلانات للتنازل عن خادمات أو بيعهن وانتهت مثل هذه الاعلانات تماما فليس هناك شيء اسمه بيع او شراء لبشر، وأغلب المواقع كانت تنشر ذلك قمنا باستدعائهم والطلب منهم التوقف عن ذلك وإلا أحلنا الأمر للقضاء.

وماذا عن وافدين يحرضون خادمات على الهرب وإعادة تشغيلهن؟
● هذا من اختصاص مباحث الهجرة واغلب العمالة المنزلية اللاتي يعملن بذلك يهربن لأجل راتب أفضل.

في معظم التقارير الدولية نجد هناك حديثا مطولا عن قضية الاتجار في البشر داخل الكويت، فإلى ماذا تستند هذه التقارير، وهل أنتم مقصرون في ايضاح الجهود المبذولة للتعامل معها؟
● نحن وجهات أخرى نبذل جهودا كبيرة للتصدي لأي انتهاكات عمالية بحزم والتصدي لجرائم الاتجار في البشر، وتكللت هذه الجهود خلال عام ونصف العام برفع تصنيف الكويت من الفئة الثالثة إلى الفئة الثانية، وبإذن الله هناك جهود أخرى تبذل للارتقاء الى التصنيف الاول والتخلص من هذا النوع من الجرائم ومما لا شك فيه فإن التقارير الدولية قد تكوّن رأيا من خلال افادات غير دقيقة ومبالغ فيها. وأؤكد أن الدولة مهتمة اهتماما كبيرا بملف قضايا الاتجار في البشر ونحن ليس لدينا ما نخفيه ولا احد فوق القانون ونرحب بأي زيارات.

اذ اختممنا الحديث في هذا الجانب فما الكلمة الاخيرة او النصيحة التي تقدمها للعامل او لصاحب العمل؟
● انصح العامل او العاملة بالاطلاع على العقد وقراءته او ان يقرأ له احد العقد، اما بالنسبة لصاحب العمل فيجب عليه منح العامل راتبه والتعامل الحسن معه وعدم اجباره على العمل ومنحه العطلات وعدم تشغيله في وقت الراحة وعدم اكراهه او تشغيله قسرا حتى لا يقع تحت طائلة جرائم الاتجار في البشر والتي هي جناية وليست جنحة.

بعيدا عن ملف الاتجار في البشر، دعنا نتحدث عن دور الإدارة في التصدي للممارسات غير الأخلاقية؟
● أؤكد لك اننا منتشرون بشكل جيد في جميع المواقع ونستقبل أي شكاوى أو بلاغات ازعاج ونتعامل معها بشكل سريع بالتنسيق مع النيابة العامة.

هل الكويت مستهدفة من قبل مافيا شبكات الاعمال المنافية للآداب نظرا لارتفاع مستوى الدخل فيها؟
● هذه العصابات تبحث دائما عن المال وأينما تجده تسعى إليه من خلال ارسال اعضاء لها، ولكن ما أود التأكيد عليه اننا متيقظون لأنها ممارسات غير أخلاقية سواء كانت لوافدات حضرن بالفعل او لأخريات يتم الترويج لهن عبر وسائل الكترونية، ونحن بالمرصاد لمثل هذا النوع من الجرائم، ولدينا فرق تعمل على متابعة كل ما يمكن ان ينشر.

هل هناك جنسيات معينة لاحظتم أنهم يعملون لحساب هذه المافيا؟
● نحن نتصدى لمثل هذه النوعية من الجرائم دون النظر الى الجنسية وهي من جنسيات مختلفة.

هل لديكم دور في المجمعات والنوادي؟
● أي شيء مخالف للآداب العامة نحن نتصدى له وكذلك نستقبل الشكاوى عن أي قضايا ازعاج.

هل تواكبون التطور في هذا النوع من الجرائم اقصد الجرائم الأخلاقية؟
● حتما كلما تطورت الجريمة تطورنا معها، فمثلا في السابق كنا نعتمد على المصادر أما الآن فإلى جانب المصادر هناك فريق خاص للبحث الالكتروني ويعمل بشكل يومي.

ما جهودكم في التصدي لأوكار مشبوهة في مناطق سكن الوافدين؟
● أؤكد اننا متواجدون ونتصدى بشكل دوري لأي تجاوزات او ممارسات غير اخلاقية اينما كانت وفي أي موقع كان.

العوضي: معظم الجرائم في الكويت تتعلق بالعمل القسري والعمل بالسّخرة

المقدم أمل العوضي

المقدم امل العوضي رئيس قسم الاتجار بالبشر كانت حاضرة في هذا اللقاء وتوجهنا اليها بعدة اسئلة، وفيما يلي التفاصيل:

ما خصوصية جرائم الاتجار في البشر في الكويت؟
● معظم الجرائم في الكويت تتعلق بالعمل القسري والعمل بالسخرة، والعمل القسري هو اكراه الشخص على العمل وإلزامه بأداء عمل غير متفق عليه، اما العمل بالسخرة فهو تشغيل الشخص من دون اعطاء مال مقابل العمل، وكذلك توقيع العامل على كمبيالات او ايصالات امانة تهديد وكذلك حبس حرية.

وماذا عن قضية الاستغلال الجنسي؟
● بالنسبة لهذا النوع من القضايا فإنها محدودة جدا.
وما اسباب ارتفاع معدلات الرجال كمجني عليهم في قضايا الاتجار بالبشر داخل الكويت؟
● الكويت دولة مستقطبة للعمالة فإن اغلب الواقع عليهم هذا النوع من القضايا من الرجال.

ولكن هل قضايا الاتجار في الاقامات يمكن ان تصنف كجرائم اتجار بالبشر؟
● الاشكالية في مثل هذا النوع من الجرائم انها ترتكب في خارج الكويت، بمعنى يتم دفع مبالغ من قبل وافدين لآخرين مقابل الحصول على عقد عمل وسمة دخول، ويأتي العامل فلا يجد وظيفة، ونادرا ما يعتبر دليلا على أن العامل دفع مبلغا في بلده إذ إن الكفيل تسلم منه المبلغ الذي يقول عنه انه دفعه.
وأمام ذلك نجد انفسنا عاجزين عن إحالة الأمر للقضاء والذي يحتاج الى أدلة يقينية، ولكن احيانا ما نجد ان العامل قد ترك بلا عمل فنجد مخرجا له مستندين الى اجباره على القيام بأعمال شبيهة بالرق، وأؤكد انه إذا ما اثبت العامل لنا وبالأدلة تسلم الكفيل مبالغ مالية فعلى الفور تباشر الاجراءات القانونية ونحيل الأمر إلى القضاء.

وما النصيحة التي يمكن ان يتم توجيهها للوافد؟
● اولا، أود ان اشير الى ان اي وافد يدفع مبلغا ما مقابل ان يحضر للكويت بقصد العمل فإنه بذلك يعد شريكا في جريمة.

مؤشرات دالة على وجود ضحايا العبودية المنزلية

- يعيشون مع أسرة.
- لا يتناولون طعامهم مع بقية أفراد الأسرة.
- ينامون في حيز مشترك أو غير مناسب (في المطبخ أو تحت الدرج).
- لا يتوافر لهم حيز خاص.
- يتعرضون للإهانات او إساءة المعاملة او التهديد او العنف.
- يبلغ رب عملهم بأنهم مفقودون رغم انهم مازالوا يعيشون في منزله.
- لا يقدم لهم أكلا إلا فضلات الطعام.
- لا يغادرون المنزل لأسباب اجتماعية.
- لا يغادرون المنزل أبدا إلا برفقة رب عملهم.

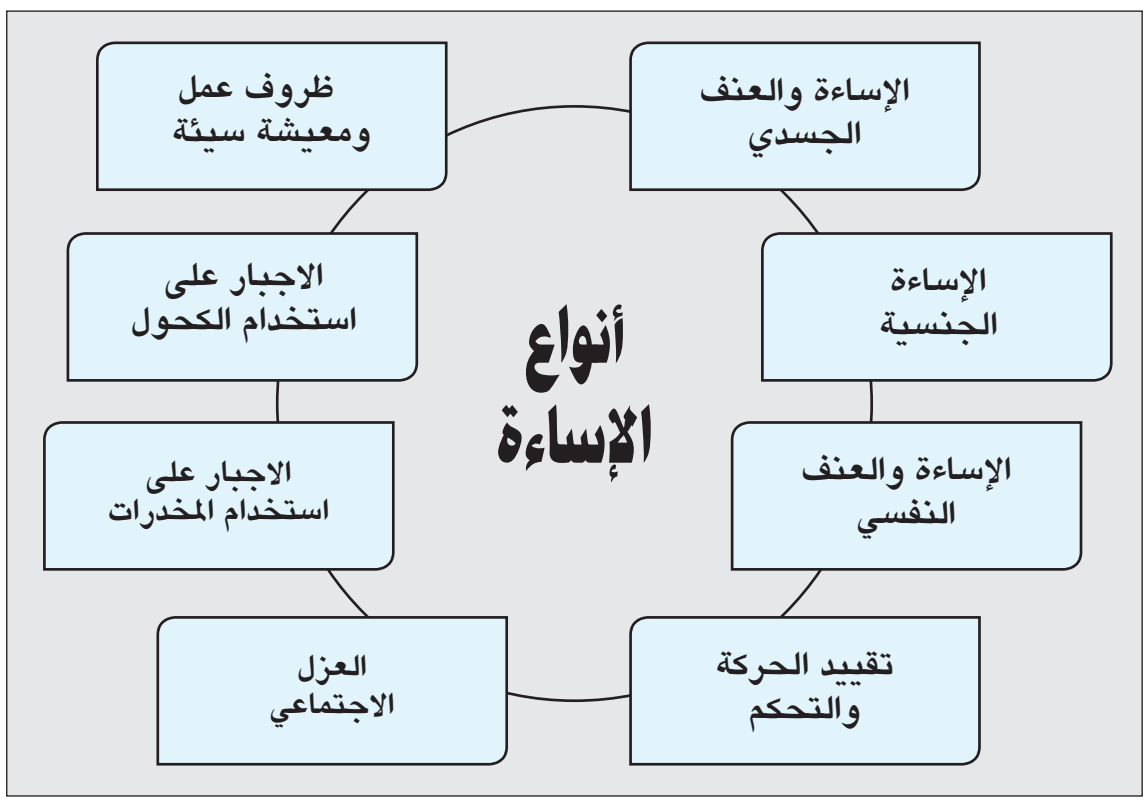

ممارسات تشكل جريدة الإتجار بالأشخاص

الفعل	ـ	الوسيلة	ـ	الهدف
استخدام أو توظيف أو ترحيل أو نقل أو إيواء أو استقبال	و	تحديد أو إكراه أو خطف أو خداع أو غش أو تظليل أو استغلال نفوذ أو استضعاف أو استغلال وظيفة	و	البغاء أو الجنس أو العنف الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الإغراق في الدين مع أجور غير عادلة أو الاستعباد أو ممارسات مماثلة

إحصائية إدارة حماية الآداب العامة ومكافحة الاتجار بالأشخاص حتى تاريخ 2019/10/7 والخاصة بقضايا وشكاوى الاتجار بالأشخاص

السنة	عدد القضايا	عدد الجناة	عدد الضحايا
2015	2	3	7
2016	3	10	6
2017	8	18	52
2018	8	20	71
2019	21	34	239
المجموع	42	85	375